دون استثناء اساس آخر. [اي انه] لم يكن بمثابة اتفاق بين اسرائيل والدول العربية، أو بمثابة التزام من أي جانب لتنفيذ قراري الجمعية العامة الصادرين يوم ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، ويوم ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨. ان صيغة البروتوكول، لم تكن، بسبب طابعها القانوني، أكثر من تفويض يمكن الغاؤه في اية لحظة من قبل الجانب المفوِّض...»[٦٢].

وبعد مؤتمر لوزان، بدأت اسرائيل تستعد لتصفية القضية الفلسطينية داخل الأمم المتحدة، بواسطة وقف عرضها كبند مستقل أمام الجمعية العامة في دوراتها المختلفة، وبواسطة تصفية أعمال لجنة التوفيق التي ضايقت اسرائيل على ما يبدو، بسبب تركيزها المستمر على قضيتي اللاجئين والقدس. وقد تمكنت اسرائيل، عبر مواقفها المتعنتة من مجمل القضايا التي كانت مدار بحث بين لجنة التوفيق من جهة وبين العرب وبينها من جهة اخرى، من افشال أعمال هذه اللجنة، حتى وصلت الى طريق مسدود في المؤتمر الأخير الذي بادرت الى عقده في باريس في العاشر من آب (أغسطس) ١٩٥١. ففي هذا المؤتمر، ظهر موقف اسرائيل الحقيقي المتمثل بالعمل على تحقيق معاهدات سلام مع الدول العربية من خلال تجاوز قضية اللاجئين وحقهم في العودة الى وطنهم كما أقرته الامم المتحدة. وقد اتضح ذلك من خلال موافقتها في بداية المؤتمر، على التوقيع على مقدمة الاقتراحات التي قدمتها اللجنة للتفاوض بشأنها مع الاطراف، التي نصَّت على وجوب «اعلان حكومات مصر والاردن ولبنان وسوريا وحكومة اسرائيل، بموجب التزاماتها كدول أعضاء في الامم المتحدة وكموقعة على اتفاقات الهدنة، [القبول] بتسوية خلافاتها الحالية أو التي يمكن أن تقع في المستقبل، بالطرق السلمية فقط، والامتناع عن أي استخدام للقوة أو الأعمال العدائية، واحترام كامل لحق كل طرف في الأمن والتحرر من مخاوف تعرضه لأي عدوان»[٦٣]. وقد رحبت اسرائيل بهذه المقدمة عارضة تحويلها الى معاهدة عدم اعتداء بينها وبين الدول العربية، بحيث تكون مكملة لاتفاقات الهدنة السابقة. الا أنه رغم هذا الترحيب بما جاء في هذه المقدمة، فإن اسرائيل لم تكن راضية عن مجمل الاقتراحات الاخرى المرفقة بها، والتي تتحدث عن ضرورة إعادة عدد معين من اللاجئين من بين الراغبين في العودة والعيش بسلام مع الاسرائيليين، وبأعداد يمكن أن يستوعبها الاقتصاد الاسرائيلي، وعن وجوب التزام اسرائيل بدفع تعويضات مقابل الأملاك العربية المتروكة، بمبالغ شاملة يقررها المكتب المسؤول عن شؤون اللاجئين التابع للجنة التوفيق، بحيث يؤخذ في الحسبان ايضاً قدرة اسرائيل على الدفع[٦٤]. ورغم التماثل الكبير بين هذه الاقتراحات وبين موقف اسرائيل في مؤتمر لوزان، كما سبق عرضه، فإن اسرائيل اعتبرتها خطراً عليها، على حد قول شاريت ولم تكن على استعداد للقبول بها، خصوصاً «البند الأول منها الذي يتحدث عن اعادة عدد معينٍ من اللاجئين الى اسرائيل»[٦٥]. أي ان رفض شاريت لهذه المقترحات، كما عرضت في مؤتمر باريس، انما يثبت ان موافقة اسرائيل التوقيع على مقدمتها لم تكن سوى خطوة محسوبة لرفع اللوم عنها بعدما أدركت عدم جدواها كخطوة نحو إفشال جهود لجنة التوفيق مستقبلاً. وقد تحقق لها ذلك عندما أعلنت اللجنة، في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١، عن فشل جهودها وإنهاء مؤتمر باريس، ففي ذلك الوقت، قامت برفع تقرير إلى الجمعية